

الربع بكل النوع الثاني وتعضه وعلى الاول تصيق عن ربع
 وسدس وهو الخشب وعلى الثاني ففي التركيب الثاني لا يصيق
 لانه الربع والثلاثان والسدس واما الثالث
 ولا يصوبه الربع والثلاث والسدس ويصوب عن الربع والثلاثين
 والثلاث والسدس فتراد ثلاثة في الاول وتلحق في الثاني فان
 قد يخرج ايضا للربع والثلث مع كل النوع الثاني
 او ثعضه وعلى الاول يصيق عن ماسوي الثلث والثلاثين
 وهو الربع والثلث والسدس فنقول الى ثلاثة وعشرين قلت
 هذا لا يوجد له اذ لا بد من حجب بعض اصحاب هذه الفروض
 لبعض والناس في بينهم وان ثبت فنصو ايضا لاحق بكل ما بعك
 فيه **واذا لم يفرق بينه وبين غيره في سبعة وعشرين عمولا واحدا**
والسبعة والثمانية التلحم فيها المنزول للثلاث والسدس
 وبها سواة ويثابك وان كان وبسبب منيرة لما سئل عنها على
 رضوا لله عنه وهو مخطى على المنزلة فاجاب عنها بانه فقال
 السابلي بقنا البس للزوجة المنزلة فقال صار منها تسعة
 وبسبب خطبة فتجب بوا من فطنه وانما صار منها تسعا
 لانه اذا اخذ ثلاثة منهم من سبعة وعشرين بسبب القول
 وبسبب تسعها **واذا زاد عمولا ربيعة وعشرين على هذا العدد**
 لا يخرج اخلاط لمن بكل النوع الثاني وبعضه وقد
 عرفت ان لجماع المنزلة لا يصور على رايها ولهذا قال
المعتمد بن مسعود رضوا لله عنه نقول في واحد وثلاثين
 بزواجة سدسها ومنها كما مره وام واخترين لاب وام واخترين
 لام وبن محرم بحجب الزوجة الى المنزلة ولا يصور ايضا
 اجتماع

اجتماع المنزلة مع الثلثين والثلاث لما تقدم فلا يتصور الا
 لجماع مع الثلثين والسدس فالقول اوقع الثلثين
 والسدس فنزاد ثلثه اوقع واحده النوع الثاني فلا
 عقول وانما عالت مسلة لجماع المنزلة مع كل النوع الثاني
 الى واحد وثلاثين اذ للزوجة المنزلة وهو ثلاثة واللام السدس
 وهو اربعة وللأختين اب وام الثلثان اربعة عشر واللام السدس
 لام الثلث وهو ثمانية **فصل في معرفة النماذج والمداخل**
والتوافق والنماذج بين العدد من هذه مقدمة يحتاج الى
معرفة ما في بقية التركة على عدد المقتنين بالاكسار
بما قاله القدر بين كون احد مما مساويا للاخر فانما التماثل
 تفاعيل بين المثل والمثلثة بين العدد انما تحقق اذا كانا
 متساويين كالثلاثة والثلاثة والتغايير بينهما باعتبار المثل كما
 تقول ثلاثة دراهم وثلاثة رجال **وتدخل السبعة في المثلثة**
ان تصدق قلمها الاكثر ايجته وصيغة التفاعل المقتضية
 ما ذكره القدرين في اصل الفعل وهو الدخول غير محمولة
 على ظاهرها الا المقتضية احدا القدرين وهو الاكثر قبوله ودخول
 الاخر فيه وهو الاقل فاحمل قبوله بمثله ودخوله كما في علاج
 الطبيب المريض فان المعلقة من جانب المريض فنقول لا علاج
 والعمل بوجهه وايضا الاقل المكثر اذ العاقل من الاكثر
 مرتين واكثر من السبعة مرتين فان ذلك القيت الثلاثة مرتين
 مرتين فثبت ومن التسعة ثلاث مرات كذلك بخلاف ما اذا
 القيت ما من السبعة مرتين لان ثلثها لا يتبقى منها واحد ولما
 كان الاختلاف لازما لما عدا التماثلين فتركتين اقسامه

خبرين